مجتمع

الصين: تطوير نموذج لتقييم سرطان المستقيم

ذكرت الأكاديمية الصينية للعلوم أنّ باحثين صينيين يعملون على نموذج تنبؤي لتحسين خطط العلاج لمرضى سرطان المستقيم. ويمكن أن يساعد هذا النموذج الأطباء في تقييم خطر انتقال الورم بعد الجراحة في المرضى الذين يعانون من سرطان المستقيم المتقدم موضعياً، واختيار المرضى المناسبين للعلاج الكيميائي المساعد. وطور النموذج إمكانية تنبؤ خطر انتقال الورم لدى المرضى بطريقة غير جراحية وفقاً للحالات الفردية. وأظهرت النتائج أنّ النموذج يتفوق على الأدوات السريرية المتوفرة حالياً. (شينخوا)

غرق قوارب خلال عرض داعم لترامب

قال مسؤولون محليون إنّ عدداً كبيراً من القوارب شارك في عرض ببحيرة ترافيس في ولاية تكساس الأميركية دعماً للرئيس دونالد ترامب، ما أسفر عن توليد موجات أدت إلى غرق أربعة قوارب على الأقل واصطدام مجموعة أخرى بصخور، لكنّهم أوضحوا أنّ الحوادث لم تسفر عن سقوط مصابين. والبحيرة مقصد شهير لركوب القوارب والصيد والسباحة وغيرها من الأنشطة. وقالت الشرطة المحلية إنّها نشرت عدداً إضافياً من الضباط في ظلّ توقعات بزيادة عدد القوارب مضيفة أنّهم تلقوا عدداً كبيراً من نداءات الاستغاثة. (رويترز)

من أجل سماء زرقاء

المشهد في الصورة من دكا، عاصمة بنغلادش، يحمل متناقضات لافتة، فالسكان يحتمون من فيروس كورونا الجديد باستخدام الكمامات، لكن، كيف يمكن أن يحتموا من هواء ملوث يخترق كماماتهم ويسيطر على أجواء مدينتهم وكثير من المدن حول العالم؟ هي معضلة تحتاج إلى تعاون أكبر على مستوى عالمي.

لهذا السبب وغيره، أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة في التاسع عشر من ديسمبر/ كانون الأول 2019 «اليوم الدولي لنقاوة الهواء من أجل سماء زرقاء» والذي يحتفل به، بدءاً من اليوم الإثنين بالذات، في السابع من سبتمبر/ أيلول من كلّ عام. هذا اليوم الدولي هو من الاحتفاليات الأحدث للأمم المتحدة، وربما تأخر الإعلان عنه إذ إنّ تلوث الهواء من المشاكل البيئية الأكبر حول العالم منذ أمد بعيد.

تهتم الأمم المتحدة بنقاوة الهواء تبعاً لنتائجها على مستوى صحة السكان، فجزيئات التلوث الصغيرة التي لا تُرى بالعين المجردة تصيب الرئتين ومجرى الدم والجسم. وهذه الملوثات مسؤولة عن نحو ثلث الوفيات الناجمة عن السكتات الدماغية وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة وسرطان الرئة، فضلاً عن ربع الوفيات الناجمة عن الأزمات القلبية. وهكذا، فإنّ الحدّ من تلوث الهواء يحمي صحة الإنسان، على أن تلتزم جميع الدول بالنهوض بسياسات التنمية المستدامة التي تدعم كفالة نوعية هواء صحية في المدن والمستوطنات البشرية المستدامة.
(**العربي الجديد**)

(سيد محمود الرحمن/ Getty)

أفغانستان: متضررون ينتظرون

كابول ـ **صبغة الله صابر**

وفقاً للحصيلة الرسمية، قتل 190 شخصاً على الأقل في أفغانستان، وأصيب نحو 300، في الفيضانات التي ضربت ولايات عدة، في الخامس والعشرين والسادس والعشرين من أغسطس/ آب الماضي، بينما تشير أرقام غير رسمية إلى أنّ الخسائر في الأرواح أكثر.

لم يقتصر الأمر على الخسائر والإصابات البشرية، بل طاولت الأضرار المنازل والمنشآت الاقتصادية والمجتمعية. وفي المقابل كان حجم المساعدات ضئيلاً جداً. وفي هذا الإطار، يقول الناشط الأفغاني الذي يدير المساعدات في المناطق المتضررة في إقليم بروان، حافظ سيد مشتاق موحد، لـ«العربي الجديد» إنّ حجم الكارثة أكبر مما ذكر، لكنّ المساعدات التي وصلت إلى هناك كانت من الطعام والشراب والدواء، بينما الناس يعيشون في العراء. يضيف موحد أنّ نحو ألف منزل دمرت بشكل كامل في منطقة هوتيان شريف، ونقاش، وجريكار، والأسر التي كانت تسكن فيها موزعة في مناطق مختلفة، إذ لم تتمكن الحكومة حتى الآن من إيصال خيم لهم، مشيداً بدور عامة الناس والقبائل في إيواء المتضررين داخل منازلهم وحدائقهم.

من جانبها، قالت وزارة التعامل مع الأحداث الطبيعية، في بيان لها بتاريخ أول سبتمبر/ أيلول الجاري، إنّ عمليات الإسعاف مستمرة والمساعدات تصل بشكل متواصل إلى المتضررين، مؤكدة أنّ إحصائياتها تشير إلى أنّ الفيضانات دمرت أكثر من ألف منزل بشكل كامل، بينما دمرت أكثر من ألفي منزل بشكل جزئي، علاوة على تدمير مناطق زراعية شاسعة. لكنّ الناشط موحد يقول إنّ الأرقام الرسمية ناقصة، كما أنّ المساعدات لم تصل إلى المناطق النائية التي تضررت أكثر، لا سيما في مديريات غوربند وسياه غرد وسالنج، داعياً المؤسسات الدولية والدوائر الحكومية المعنية إلى العمل بجد لأنّ السكان، إلى جانب فقدهم أقاربهم، فقدوا كلّ ما يملكون، لا سيما أنّ معظمهم يعتمدون بشكل أساسي على الزراعة وتربية المواشي.

وهذا ما يؤكده أحد سكان مدينة جاريكا مركز إقليم بروان التي تضررت بشكل كبير ويدعى فيضان آغا، قائلاً لـ«العربي الجديد» إنّ الحياة بأكملها تضررت بشكل كبير، فالزراعة دمرت، وكثير من الناس فقدوا أقاربهم، والمساعدات التي وصلت ضئيلة جداً. يقول إنّ مياه الفيضانات الجارفة دخلت إلى منزل خالته، فسقطت جدران إحدى الغرف، ما أدى إلى وفاة ابنتها وإصابة ابنها. أما آغا من جهته، فيقول إنّه فقير يعتمد في معيشته على الزراعة التي دمرت في معظمها. في خصوص المساعدات، يقول آغا، إنّه في اليوم الأول جاءت قوات الأمن الأفغانية بالغذاء ووزعتها على المتضررين ثم جاءت بعض المؤسسات أيضاً ووزعت المواد الغذائية والأدوية، لكن «بعد ذلك لم نرَ سوى زيارات متتالية لمسؤولين كبار مع جمع إحصائيات، ووعود فقط».

في المقابل، تقول الناطقة باسم الحكومة المحلية في إقليم بروان، وحيدة شهكار، لـ«العربي الجديد» إنّ المساعدات الكافية وصلت إلى المنطقة، مؤكدة أنّ المواد الغذائية والبطانيات والملابس قد وزعت على معظم المتضررين، وإنّ فرق الحكومة تستمر في جمع الأرقام حتى تتمكن الحكومة من وضع آلية للمرحلة المستقبلية من أجل مساعدة من تضررت منازلهم. كذلك، تؤكد شهكار أنّ الحكومة تتعاون مع بعض المؤسسات المحلية والدولية التي وزعت مساعدات لـ500 شخص، وهم من دمرت منازلهم أو أصيبوا بجراح أو توفي أحد من أقاربهم، وهي مساعدة تعادل 646 دولاراً أميركياً لكلّ شخص. وتوضح أنّ لجنة شكلت من مختلف الإدارات المعنية، وهي تعمل ليل نهار، لمساعدة المتضررين. لكنّ بعض المتضررين يرفضون هذا الكلام، ويقولون إنّ شريحة خاصة فقط وزع عليها المبلغ المالي، بينما معظم المتضررين محرومون منه. من هؤلاء محمد سردار الذي دمر منزله بسبب الفيضانات في ضواحي مدينة شاريكار، ويقول لـ«العربي الجديد» إنّ زوجة أخيه كسرت ساقها بعدما سقط عليها جدار، كما أنّ منزله دمر، لكن لم تصل مساعدات إليه إلا من المواد الغذائية. ويوضح سردار أنّ كثيراً من المتضررين على شاكلته محرومون من المساعدات الكافية، فيما تؤكد شهكار أنّ المساعدات المالية مستمرة وستصل إلى الجميع.

كذلك، ألحقت الفيضانات أضراراً جسيمة بالزراعة والحقول في إقليم وردك جنوب العاصمة، وبالرغم من عدم وقوع ضحايا في الأرواح، فإنّ حدائق العنب والتفاح تضررت بشكل كبير جداً في هذا الإقليم الذي يشتهر بأنواع التفاح المختلفة فيه، علاوة على الدمار في المنازل والمباني.

مجرد وعود

زار كبار المسؤولين الأفغان المناطق المتضررة بالفيضانات، ومنهم وزير الدفاع، أسد الله خالد، ووزير التعامل مع الأحداث الطبيعية والكوارث سيد بهاء الدين جيلاني، ورئيس المجلس الأعلى الوطني للمصالحة عبد الله عبد الله، وعدد من النواب، ووعدوا بإرسال مساعدات كافية، لكنّها وعود لم تطبّق بحسب ناشطين.

تحقيق

يعيش السودان مآسي جديدة سببتها أمطار خريف هذا العام وما رافقها من سيول وفيضانات، خلفت دماراً كبيراً في 16 ولاية من جملة 18 ولاية سودانية، وتأثر بها نحو نصف مليون نسمة، طبقاً للتقارير الرسمية

كارثة الخريف

فيضانات السودان تأتي بالموت والدمار

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

عماد أبو شامة، مواطن سوداني، من قرية الجديد عمران، في ولاية الجزيرة، وسط السودان، وجد نفسه، صباح أول من مس السبت، بلا ماوى، إذ غطت فيضانات نهر النيل الأزرق القرية بأكملها، وتسببت في دمار منزله المكون من ثلاث غرف ومطبخين وصالتين. ولم يتمكن من إنقاذ شيء من الأثاث، في ما عدا الغسالة والثلاجة، فقد ابتلعت المياه كلّ ما في المنزل.

وصل أبو شامة، أمس الأحد، إلى العاصمة الخرطوم، التي تبعد 35 كيلومتراً عن قريته، بحثاً عن منزل يستأجره مع أسرته. في المنطقة نفسها وجدت 800 أسرة نفسها مشردة من منازلها التي دمرت، بالإضافة إلى دمار ستّ مدارس ومركز صحي كما الأسواق والمتاجر، من ضمن دمار أوسع بكثير في معظم أنحاء السودان. إذ أعلنت الخرطوم، صباح أمس الأول السبت، حالة الطوارئ في كامل أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر، لمواجهة الفيضانات الكبيرة التي شهدها خريف هذا العام، وأغرقت مناطق واسعة في البلاد، مع اعتبار «السودان منطقة كوارث طبيعية».

يقول أبو شامة لـ«العربي الجديد» إنّ قريتهم، وعمرها أكثر من 150 عاماً، لم تشهد فيضاناً للنيل الأزرق كالذي وقع في الأيام الماضية، وإنّ سكان القرية شهدوا على كلّ شيء بنهار أمامهم من دون أن تكون لهم القدرة على فعل أيّ شيء. يحمّل المسؤولية كاملة للحكومة التي ذكّر أنّها تلكأت في إقامة سدّ واقٍ للمنطقة، أو حتى توفير جوالات فارغة للأهالي كي يملؤوها بالتراب ويجعلوها سداً واقياً. ويحذّر من أنّ المنطقة لن تنهض مرة أخرى ما لم توفر الحكومة دعماً وتعويضاً للأهالي، وإلاّ ستتضاعف الكارثة، خصوصاً في جوانبها الصحية.

ما حدث في الجديد عمران القريبة من العاصمة الخرطوم، صورة طبق الأصل لما وقع في مئات القرى والمدن السودانية طوال الأسابيع الماضية. وطبقاً لإحصاءات أعلنت عنها وزيرة العمل والتنمية الاجتماعية السودانية، لينا الشيخ، رئيسة اللجنة العليا لطوارئ الفيضانات، فإنّ التقارير المتعلقة بفيضانات هذا العام أوضحت تأثر 16 ولاية من ولايات السودان، ووفاة 99 مواطناً، وإصابة 46 آخرين، وتضرر أكثر من نصف مليون نسمة، وانهيار كلّي وجزئي لأكثر من 100 ألف منزل. وفي تقرير لاحق، أشار الدفاع المدني إلى أنّ عدد الوفيات ارتفع إلى 101، وأحصى الدفاع المدني، بحسب تقرير، نفوق أكثر من 5 آلاف رأس ماشية، وانهيار مرافق تجارية ومؤسسات تعليمية.

وتجاوزت معدلات الأمطار المسجلة هذا العام الأرقام القياسية المسجلة عامي 1946 و1988، مع تحذيرات مستمرة من فرق الرصد في وزارة الريّ من مؤشرات ارتفاع جديدة، خصوصاً في مناسيب النيل الأزرق المنحدر من الهضبة الإثيوبية الذي سجل أمس الأحد ارتفاعاً بلغ 17,58 متراً، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ السودان.

ومن أكثر الولايات السودانية تضرراً بفيضانات النيل الأزرق، ولاية سنار، وسط السودان، إذ اجتاحت المياه عاصمتها سنّجة التي تحولت إلى مدينة أشباح، ما دفع والي سنار، الماحي سليمان، إلى إطلاق نداء استغاثة لإيواء آلاف المتضررين. كذلك، أعلن والي الخرطوم أيمن خالد، حالة الاستنفار القصوى، بعدما أحصت السلطات المختصة نحو 28 ألف أسرة، من بينها 9 آلاف أسرة تضررت بالكامل. وطلب الوالي دعماً غذائياً عاجلاً لأكثر من 50 ألف أسرة، كما طلب أكثر من 8 آلاف خيمة و11350 مشمعاً، إلى جانب مناشدته منظمات المجتمع المدني والمصارف والشركات توفير الأدوية والأمصال اللازمة للرعاية الصحية، والمبيدات لمكافحة الأوبئة. أما في ولاية البحر الأحمر، شرقي السودان، فقد وقعت الكارثة في مدينة طوكر، ومن هناك يقول المواطن أوهاج أحمد، إنّ 40 إلى 50 في المائة من منازل المواطنين انهارت كلياً أو جزئياً، كما أنّ المدينة شبه مقطوعة عن العالم الخارجي بعد فيضان خور بركة، وهو نهر موسمي ينحدر من الهضبة الإثيوبية. يوضح لـ«العربي الجديد» أنّ الأهالي لم تصلهم إلاّ إمدادات قليلة، وما زالوا يفتقدون إلى مواد الإيواء والغذاء والدواء وحتى الملابس، داعياً المنظمات الدولية إلى العمل بشكل أوسع، لأنّ حجم الكارثة أكبر من إمكانات الولاية والمركز.

ويلفت إلى أنّ البعوض والذباب بدأ في الانتشار في المدينة، فيما بدأت الالتهابات وغيرها من الأمراض تنتقل وسط السكان، لا سيما الأطفال.

وكان وزير الصحة المكلف، أسامة أحمد عبد الرحيم، قد حذّر من انهيار الوضع الصحي خلال خريف هذا العام في ظلّ نظام صحي هش ومنهك. وأوضح أنّ ظروف البلاد الاقتصادية وشحّ الموارد يضاعفان من مأساة المتضررين بالفيضانات والسيول والأمطار، لافتاً إلى أنّ وزارته تتوقع ظهور أوبئة خلال الأيام المقبلة خصوصاً الكوليرا والملاريا، مشيراً إلى أنّ المستشفيات والمراكز الصحية منهكة تماماً منذ ظهور فيروس كورونا في مارس/آذار الماضي، ما ألقى بعبء إضافي آخر يتعلق بانتشار التعابين والتماسيح. ويذكر أنّ الجهد الشعبي للسكان، وكذلك لأبناء الولاية خارج السودان، يعادل عشرة أضعاف الجهود الحكومية.

في الولاية الشمالية تعرّض أكثر من 346 منزلاً للدمار الكامل في 6 مناطق بمحلية مروي، وما زالت المياه تحاصر عدداً كبيراً من الجزر المأهولة بالسكان. وبحسب المواطن عثمان محجوب، فإنّ كلّ المحاصيل الزراعية في الولاية غرقت. ويوضح محجوب لـ«العربي الجديد» أنّ تصريف بحيرة سدّ مروي ربما يهدد أجزاء واسعة بالغرق خلال الفترة المقبلة. ويشير إلى تكاثر كثيف للبعوض والذباب بدأت تظهر معه إصابات بالملاريا والإسهالات، بالإضافة إلى خطر إلى خطورة أكبر، مع ارتفاع مناسيب النيل وزيادة معدلات الأمطار التي استمرت هذا العام أكثر من موعدها المعروف سنوياً، بالإضافة إلى الأضرار البيئية المتوقعة بعد نهاية الخريف، وهو أمر إذا لم يجر تداركه فمن دون شكّ ستكون هناك كارثة حقيقية».

من جانبه، يقول اللواء أحمد عمر سعيد، رئيس مجلس الدفاع المدني لـ«العربي الجديد»، إنّه بالرغم من المناسيب العالية للفيضانات والأمطار، فإنّ الوضع ما زال تحت السيطرة، والجهود التي قامت بها الحكومة وقوات الدفاع المدني بالشراكة مع العديد من الجهات بما في ذلك القوات النظامية، خففت كثيراً من الأضرار التي توقعها الناس بشكل أكبر من ذلك. ويوضح أنّ الدفاع المدني نجح في إجلاء سكان قرى ومناطق عدة غمرها النيل، ويستمر في الانتشار في الأماكن المتضررة بشدة. وبينما يعترف بوجود عجز كبير في مواد الإيواء، يشير إلى أنّ جهود الشباب والمواطنين عموماً خففت من وقع الكارثة. ويلفت إلى أنّ معظم الوفيات وقعت لأطفال وكبار في السنّ. ويضيف سعيد أنّ التوقعات كلّها تشير إلى بدء مرحلة تراجع مناسيب المياه في نهر النيل اعتباراً من اليوم الإثنين، داعياً إلى ضرورة تمسك المواطنين بالحيطة والحذر خلال الأيام المقبلة، تحسباً لأيّ نتائج غير متوقعة.

بدوره، يعتبر الخبير في إدارة الكوارث والأزمات، عبد العظيم عوض، أنّ غياب آليات الاستشعار (الإنذار المسبق) وكذلك غياب عليها. ومع تلك الأوضاع الصعبة، أعلن مجلس الأمن والدفاع، بتوصية من مجلس الوزراء، حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر، كما قرر تشكيل لجنة عليا لمعالجة آثار السيول والفيضانات برئاسة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وعضوية كلّ الوزارات والولايات والجهات ذات الاختصاص، لتنسيق وتوظيف الموارد وتكامل الأدوار المحلية والإقليمية والعالمية. بدورها، علقت لجنة الأطباء المركزية أنّ إعلان حالة الطوارئ وفتح الباب للمنظمات التطوعية قرار شجاع لكنه غير كافٍ ولا بد من خطوات عاجلة تتبعه، وتحدّ من أخطار الآثرين البيئي والصحي المتوقعين من جراء الفيضانات. وذكرت اللجنة أنّها أطلقت إنذاراً مبكراً للعمل على مجابهة الخطر الصحي المتوقع من السيول والفيضانات، مثل الإسهالات المائية بكلّ أنواعها والملاريا، والإصابات الناجمة عن لدغات الثعابين والعقارب والحشرات، والإصابات المباشرة نتيجة سقوط المباني والأشجار على المواطنين، فضلاً عن انقطاع بعض المناطق عن الحياة واختفاء الأدوية، خصوصاً أدوية الأمراض المزمنة.

من جهته، يقول الصحافي خالد الفكي لـ«العربي الجديد» إنّ الحكومة المركزية وبقية حكومات الولايات تتحمل المسؤولية الكاملة للكارثة التي وضح تماماً عدم استعدادها لها، بدليل الأضرار غير المسبوقة والعجز عن تقديم يد العون للمتضررين. ويتابع الفكي أنّ «كلّ المؤشرات الصادرة من عدد من الجهات تؤكد أنّ الوضع يمضي إلى خطورة أكبر، مع ارتفاع مناسيب النيل وزيادة معدلات الأمطار التي استمرت هذا العام أكثر من موعدها المعروف سنوياً، بالإضافة إلى الأضرار البيئية المتوقعة بعد نهاية الخريف، وهو أمر إذا لم يجر تداركه فمن دون شكّ ستكون هناك كارثة حقيقية».

محاولة شعبية بسيطة لتخفيف قوة الفيضانات (أشرف الشاذلي/ فرانس برس)

تجاوزت معدلات الأمطار الأرقام القياسية المسجلة عامي 1946 و1988

سجل النيل الأزرق ارتفاعاً بلغ 17,58 متراً، وهو رقم غير مسبوق

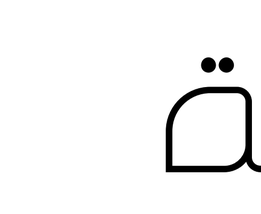

101
هو عدد الوفيات، التي سببتها فيضانات السودان، بحسب الدفاع المدني، كما نفق 5 آلاف رأس ماشية

«جيران مزعجون» في تركيا

تزايدت في تركيا شكاوى إزعاج الجوار خلال فترة الحجر المنزلي، خصوصاً في إسطنبول التي تستضيف أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ، معظمهم من العرب

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

اتصلت «عائشة هانم»، من منطقة دراسان، في حيّ الفاتح بإسطنبول، بالشرطة بعد أن كانت قد طرقت باب جيرانها ونبّهتهم من الأصوات العالية التي تصدر من شقّتهم، «لكنهم استمرّوا بإزعاجنا. ليس من حقّهم أن يغنّوا بصوت مرتفع في الليل، هذا إزعاج لنا، وزوجي مريض، لذا اتصلت بالشرطة». هذا ما قالته رداً على سؤال لـ«العربي الجديد».

وعمّا سيحصل لصاحب المنزل الذي اقتادته الشرطة التركية من منزله، تقول التركية الخمسينية: «اتّصلت بالرقم 181 لتحضر الشرطة، والجيران الآن يكتبون تعهداً بعدم تكرار ما فعلوه. وإن أزعجوا جيرانهم مرة أخرى، فأنا سأتقدّم بشكوى قضائية، يمكن أن يسجنوهم من بعدها، أو حتى يبعدوهم عن الحيّ بشكل إلزامي، إذ إنّ الغرامة وحدها لا تردع الناس، وقد تتساهل الشرطة معهم».

تزايدت في تركيا، بحسب متابعين، شكاوى إزعاج الجوار خلال فترة الحجر المنزلي، خاصة في إسطنبول التي تستضيف أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ، جلّهم من العرب، كما يقول صاحب مكتب عقارات في إسطنبول، أوزجان أوزون. «نتج عن التزام الناس منازلهم لأشهر، مشاكل عائلية وشجارات. حتى حالات الطلاق ازدادت بسبب الحجر المنزلي. بحث العديد من السكّان عن طرق ليمضوا أوقاتهم داخل المنازل، فارتفعت أصوات الموسيقى وأجهزة التلفزيون، وأحياناً الحيوانات الأليفة كالكلاب، ما دفع الكثيرين إلى ترك منازلهم أو الشكوى للشرطة، أو حتى دفع الأمر الناس إلى الشجار. شهدنا وسمعنا عن حالات شجار انتهت بالقتل جراء إزعاج الجوار».

يرى مراقبون أنّ غرامة الإزعاج السابقة وقيمتها 300 ليرة تركية (أقل من 50 دولاراً)، لم تكن كافية لردع كثيرين عن الكفّ عن إزعاج الجوار، ليس من خلال الضوضاء فقط، بل أيضاً من طريق رمي القمامة أو التعدي على الحيوانات المنزلية، ما دفع الحكومة التركية أخيراً، إلى رفع غرامة الإزعاج، سواء على سكّان البناء أو حتى المنشآت والمحال التجارية المجاورة، لتصل بحسب قرار وزارة البيئة والتحضّر إلى 461 ليرة (نحو 62 دولاراً) للمنازل التي يصدر عنها إزعاج، و24,7 ألف ليرة (نحو 3300 دولار) للأنشطة الصناعية والمحال التجارية.

ودعت الوزارة التركية المتضرّرين إلى الاتصال بالجهات المعنية وتقديم شكاوى، «في ظلّ ازدحام المباني متعدّدة الطبقات بالسكّان»، وأكّدت أنّ عدم إزعاج الجار قاعدة عامة والتزام قانوني، في ظلّ قواعد المعيشة الحديثة، وحقّ قانوني يصونه الدستور التركي، ويمكن أي متضرّر أن يرفع دعوى قضائية من خلال محكمة الصلح.

من جهته، يقول القانوني التركي بولانت غول، لـ«العربي الجديد»: «قواعد المعيشة في تركيا مصونة بالقانون، ولا تساهل بالموضوع أبداً. وفي ما يخصّ العقوبات، فهي أقسى ممّا يتوقع البعض، فإن لم يرتدع المزعج بعد التنبيه والغرامة، يحقّ للقضاء إبعاده عن الحيّ وبيع منزله، وإيداع المبلغ في حسابه المصرفي».

وحول آلية الشكاوى وإن كانت متاحة للجميع، أو ثمة استثناءات للأتراك، يؤكّد غول أنّ القانون التركي لا يفرّق بين أحد، بل يتشدّد إن كان هناك استقواء من الأتراك على الضيوف أو اللاجئين والسياح، فحقّ المعتقد وحرمة المنزل والحريات الشخصية، مصونة في تركيا، وتصل العقوبات للسجن لمجرّد التدخل بحرية الآخر أو معتقده.

ويضيف أنه يمكن أي متضرّر من إزعاج جواره، أن يتقدّم بشكوى إلى محكمة الصلح، بشكل فردي أو من طريق محام، وهو سيتكفّل بدفع رسوم الدعوى، عندها تتابع المحكمة القضية، وتتخذ قراراً وقائياً بحقّ المزعج على شكل غرامة مالية. أمّا بحال الاستمرار في الإزعاج، فيمكن المتضرّر أن يقدّم شكوى للمدعي العام.

ويشير القانوني التركي إلى أنّ «الإزعاج لا يقتصر على أصوات المكيّف أو الغناء في المنازل، بل يطاول الأماكن الصاخبة، وهذه عقوبتها مرتفعة، وتصل إلى 44 ألف ليرة (نحو 6000 دولار)، وهناك غرامة وملاحقة قانونية تطاول رمي القمامة في الشارع. وإن كنّا نتحدث هنا عن قانون آخر، هو القانون البيئي رقم 2872، الذي يفرض عقوبات على الملوثين للبيئة والمناطق العامة، وغرامات مرتفعة على الشركات الملوثة للهواء والبيئة، تزيد على 88 ألف ليرة تركية (نحو 12 ألف دولار)».

ويعزو الأتراك أسباب ارتفاع حالات الإزعاج إلى الوجود الكبير للعرب والسوريين خصوصاً، في تركيا وإسطنبول خاصة، مشيرين إلى اختلاف العادات، خاصة أنّ العرب يسهرون حتى ساعات متأخرة من الليل، ويصدرون أصواتاً مرتفعة. هذا الكلام يرفضه صاحب مكتب العقارات، بولانت أوزون، ويقول: «الأتراك أيضاً يسهرون لساعات متأخرة، بل وبعضهم تأثر بالحملات الإعلامية التي قادتها بعض أحزاب المعارضة، ووصلت بهم الأمور إلى حدّ التعدّي على السوريين».

المباني مكتظة بالسكان (بولنت كيليتش/ فرانس برس)

اعتمد السكان على خدمة التوصيل (أحمد علي سالم/Getty)

صراع حول الرسوم المدرسية في الكويت

بينما يقترب العام الدراسي الجديد في الكويت، الذي سيعتمد التعليم عن بعد، بسبب تدابير مكافحة فيروس كورونا، يدور جدال حول الرسوم المرتفعة للمدارس الخاصة، التي يتهمها الأهل بعدم التقيد بقرار وزارة التربية

التعليم عن بعد في العام الدراسي الجديد (ياسر الزيات/ فرانس برس)

الكويت ـ **خالد الخالدي**

في ظل تدهور النظام التعليمي الحكومي في الكويت وتراجعه على المستويات كافة بسبب البيروقراطية وسوء توزيع الموارد بالرغم من أنّ موازنة التعليم العام السنوية في البلاد تصل إلى 2 مليار و300 مليون دينار كويتي (7 مليارات و500 مليون دولار أميركي) يتجه كثير من الكويتيين إلى تعليم أبنائهم في المدارس الخاصة ذات الرسوم السنوية المرتفعة. لكنّ فيروس كورونا الجديد أدى إلى نشوء نزاع كبير بين أهالي التلاميذ وإدارات تلك المدارس التي تصرّ على تقاضي رسومها المرتفعة كاملة، بالرغم من أنّ التلاميذ لم يذهبوا إلى المدارس طوال الفصل الثاني من العام الدراسي الأخير بسبب حظر السلطات الصحية ذلك، تبعاً لقيود مكافحة كورونا، وإجراءات الإغلاق.

كذلك، نشأت مشكلة جديدة بين أهالي التلاميذ والمدارس الخاصة حول العام الدراسي المقبل، إذ يتهم الأهالي المدارس الخاصة بالاحتيال على قرار وزارة التربية تخفيض 25 في المائة من رسومها عبر فرض رسوم إضافية. وفي هذا الإطار، تقول خلود المطيري، وهي أم لطفلين يدرسان في مدرسة ابتدائية خاصة لـ«العربي الجديد» إنّ إدارات المدارس لجأت إلى طرق جديدة لتعويض خسائرها المترتبة على قرارات وزارة التربية بتخفيض الرسوم، ومنها إلزام التلاميذ بشراء ملابس جديدة وارتدائها في وقت الحصص مع أنّهم يدرسون عن بعد وفي بيوتهم، كما لجأت المدارس لبيع مذكرات دراسية رديفة للمنهج الدراسي الرسمي بغرض التربح منها».

تتابع أنّ عدم ضغط وزارة التربية على هذه المدارس، بل محاباة مسؤولي التعليم لأصحابها، أدى إلى تقاضي المدارس الخاصة جميع رسوم العام الدراسي الأخير بالرغم من أنّ التلاميذ لم يدرسوا حرفاً واحداً منذ فبراير/ شباط الماضي. بدوره، يقول حسين الخضيري، وهو والد تلميذ في المرحلة المتوسطة، يدرس في مدرسة ثنائية اللغة في العاصمة الكويت لـ«العربي الجديد» إنّ تخفيض الرسوم بنسبة 25 في المائة هو إجراء غير كافٍ أصلاً، بل يجب تخفيضها إلى النصف، فضلاً عن وقف تلاعب المدارس، من قبيل فرض رسوم إضافية وجديدة، كما فتح تحقيق في كيفية تمكن المدارس الخاصة من تحصيل رسوم العام الدراسي الماضي كاملة. وفوجئ الخضيري بالاتصال من إدارة المدرسة تطالبه فيه بدفع رسوم العام الماضي، وعندما قال لهم إنّه اكتفى بدفع نصف الرسوم بسبب دراسة ابنه لنصف عام دراسي فقط، قالت له الإدارة إنّها ستستغني عن الموظفين إذا لم يقم أولياء أمور التلاميذ بدفع رسومهم، ثم هددته الإدارة باللجوء إلى القضاء. ويقول الخضيري لـ«العربي الجديد»: «رسوم المدارس الخاصة في الكويت أعلى من رسوم المدارس الخاصة في بريطانيا، وهذه المدارس تتحصل على تسهيلات كبيرة من الدولة، وتتحصل على أراضٍ مجانية وتربح منذ سنوات أموالاً طائلة، وعند أول أزمة بدأت تبتز أولياء أمور التلاميذ نفسياً ثم تهددهم باللجوء إلى القضاء وترفض أن تتنازل عن جزء من رسومها ثم تفرض رسوماً جديدة غير مستحقة».

الزام التلاميذ بشراء ملابس جديدة مع أنّهم يدرسون عن بعد

تعرض وزير التربية لاستجواب من ثلاثة أعضاء في البرلمان

لكنّ أحمد العلي، وهو شريك في سلسلة مدارس خاصة ثنائية اللغة في الكويت، يقول لـ«العربي الجديد»: «كلّ النقاط التي تثار ضدّ المدارس الخاصة يمكن الردّ عليها، فنحن أولاً لم نتنازل عن الرسوم الخاصة بالعام الدراسي الأخير لأنّ التلاميذ أنهوا دراستهم عندنا، ولأننا وقّعنا عقوداً مع أولياء الأمور وهي ملزمة قانونياً، بالإضافة إلى أننا دفعنا حساباتنا مقدماً من رواتب ومصروفات للمعلمين والموظفين لدينا بناءً على الدخل المتوقع من العقود». وعن العام الدراسي الجديد وقرار إلزام التلاميذ ارتداء ملابس جديدة في الحصة الدراسية في التعليم عن بعد، يقول العلي: «هذا تمّ بناءً على استشارة قدمها لنا متخصصون في التربية والتعليم وذلك لإشعار التلميذ أنّه يعيش في حضرة مدرسة حقيقية حتى وإن كانت الدراسة عن بعد، وهو أمر معمول به في كثير من دول العالم».

وتعرض وزير التربية، سعود الحربي، لاستجواب من النواب الحميدي السبيعي وعودة الرويعي وخليل أبل، إذ عمل النائبان الرويعي وأبل لسنوات طويلة في اللجنة التعليمية في البرلمان الكويتي. واتهم المستجوبون وزير التربية بالتلكؤ في اتخاذ قرارات حاسمة بخصوص العملية التعليمية في الكويت، واستشهدوا على ذلك بتساهله مع المدارس الخاصة وفرضها رسوماً غير عادلة على أولياء الأمور. ويقول السبيعي لـ«العربي الجديد»: «ما تقوم به المدارس الخاصة مهزلة كبيرة، فبدلاً من تحكم الدولة في العملية التعليمية وبالتالي تحكمها في المدارس الخاصة، نجد الحالة معكوسة في الكويت فمالكو المدارس الخاصة يوجهون وزارة التربية كيفما يشاؤون، وهناك توجه نيابي لتخفيض رسوم المدارس الخاصة على المدى البعيد».